المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقييم حالة | 25 شباط/ فبراير، 2024

مقاربة الاتحاد الأوروبي للحرب الإسرائيلية على غزة: صراع القيم والمصالح

أحمد قاسم حسين

مقاربة الاتحاد الأوروبي للحرب الإسرائيلية على غزة: صراع القيم والمصالح

سلسلة: تقييم حالة

25 شباط/ فبراير، 2024

أحمد قاسم حسين

باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ومدير تحرير دورية «سياسات عربية»، ومدير تحرير الكتاب السنوي «استشراف للدراسات المستقبلية». عمل أستاذًا مساعدًا في كلية العلوم السياسية بجامعة دمشق. حاصل على الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة فلورنسا بإيطاليا. له العديد من الأبحاث والدراسات المنشورة في مجال العلاقات الدولية. تتركز اهتماماته البحثية في نظريات العلاقات الدولية. صدر له كتاب «الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية: القضايا الإشكالية من منظور واقعي» (المركز العربي، 2021). حرّر العديد من الكتب، منها: «ليبيا: تحديات الانتقال الديمقراطي وأزمة بناء الدولة» (المركز العربي، 2022)؛ «حرب حزيران/ يونيو 1967: مسارات الحرب وتداعياتها» (المركز العربي، 2019)؛ «استراتيجية المقاطعة في النضال ضد الاحتلال ونظام الأبارتهايد الإسرائيلي: الواقع والطموح» (المركز العربي، 2018)

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2024

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعاين، قطـر

هاتف: 40354111 974 +

www.dohainstitute.org

المحتويات

أولًا: ردود فعل أوروبية متسرعة 1

1. التصريحات والبيانات الأوروبية 2

2. انقسام في مواقف مؤسسات الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء تجاه الحرب 4

ثانيًا: نحو نهج أشدّ «توازنًا» تجاه الحرب الإسرائيلية على غزة 5

خاتمة 9

على مدار أكثر من أربعة أشهر من الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، منذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، فشل الاتحاد الأوروبي، الذي يعرّف نفسه بأنه قوة دولية معيارية تتّبع مجموعة من القيم والمبادئ القائمة على مركزية السلام والحرية والديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان في سياسته الخارجية المشتركة، في التحدث بصوت واحد بشأن هذه الحرب، وساد مقاربته لها التناقض على مستوى مؤسساته الرئيسة (المفوضية، والمجلس، والبرلمان) من ناحية، وعلى مستوى دوله الأعضاء التي انقسمت بين دول منحازة كليًّا إلى إسرائيل في الحرب وأخرى معارضة لها بدرجات متفاوتة من ناحية أخرى. وقد ظهر هذا الانقسام جليًا، في 27 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، في الجمعية العامة للأمم المتحدة، في التصويت على قرار يدعو إلى هدنة إنسانية فورية في قطاع غزة، إضافة إلى التصريحات والبيانات الرسمية الصادرة عن مؤسسات الاتحاد التي ركزت على مسألة حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، في انحيازٍ مطلق إلى إسرائيل ومسايرة لموقف الولايات المتحدة الأميركية من الحرب؛ ما يطرح مجموعة من التساؤلات عن دور الاتحاد الأوروبي بوصفه فاعلًا دوليًا مؤثرًا، ودوره أيضًا في مسار الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

تسعى هذه الورقة لرصد موقف الاتحاد الأوروبي من العملية العسكرية التي نفذتها حركة المقاومة الإسلامية «حماس» في 7 تشرين الأول/ أكتوبر، وما عقبها من حرب إسرائيلية على قطاع غزة، والأسباب التي أدت إلى انقسام مواقف الدول الأعضاء فيه. وتجادل بأن الحرب الإسرائيلية على القطاع كشفت البون الشاسع في طموحات الاتحاد الأوروبي إلى تأسيس سياسة خارجية أوروبية مشتركة، وتبرز أيضًا حالة من الانقسام الداخلي في مؤسساته من خلال مواقف المسؤولين الأوروبيين وتصريحاتهم. وتوضح أن ارتداد الحرب الدائرة والاستجابة الأوروبية لها انعكسا على المجتمعات الأوروبية من ناحية ارتفاع خطاب الكراهية وتهديد قيم حقوق الإنسان والديمقراطية، التي تُعدّ الركيزة الرئيسة في خطاب الاتحاد الأوروبي، خاصة بعد أن شهدت المدن الأوروبية احتجاجات بعضها مؤيدة لإسرائيل وأخرى مؤيدة لفلسطين، وما عقبها من تجاوزات قانونية في عدد من الدول الأوروبية جرى تصنيفها ضمن جرائم الكراهية، وهو مؤشر دال على فشل المقاربة الأوروبية في التعامل مع الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي عمومًا، والحرب الإسرائيلية على قطاع غزة خصوصًا.

أولًا: ردود فعل أوروبية متسرعة

أظهرت ردة الفعل الجماعية الأولى تجاه عملية حماس العسكرية وما أعقبها من حرب إسرائيلية على قطاع غزة حجم التناقض والتعارض في مواقف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي؛ وهو ما قاد إلى نوع من الارتباك في المواقف في مؤسساته. وقد جرى توظيف أداة الاتحاد الفاعلة في التأثير في مسار الصراع الدائر، وهي المساعدات والمنح المالية التي يقدّمها للفلسطينيين باعتباره من أكبر الجهات المانحة على المستوى الدولي. فقد سارع أوليفير فارهيلي، مفوض الاتحاد الأوروبي لشؤون التوسع والجوار، إلى الإعلان على نحو مفاجئ، في 9 تشرين الأول/ أكتوبر، أنّ «جميع المدفوعات» للفلسطينيين قد «عُلقت على الفور» وأنّ «جميع مقترحات الميزانية الجديدة»، بما في ذلك لعام 2023، «جرى تأجيلها حتى إشعار آخر»، وأضاف أنه «لا يمكن أن يكون هناك عمل كالمعتاد»[1].

وقد بلغ حجم منح الاتحاد الأوروبي ومساعداته للفلسطينيين في الفترة 2021 - 2024، 1.2 مليار دولار، اعتُمد منها 809.4 ملايين دولار؛ وجرى ذلك عبر آلية الجوار والتنمية والتعاون الدولي,Neighbourhood Development and International Cooperation Instrument, NDICI، الأداة الرئيسة لتعاونه وتطوير علاقاته مع دول الجوار «الجنوب الكبير». وفي عام 2021، بلغ حجم مساعداته للفلسطينيين نحو 224.8 مليون دولار

1 ينظر تغريدته على حسابه الرسمي على منصة "إكس"، 2023/10/9، شوهد في 2024/2/18، في: https://shorturl.at/eqvN1

أميركي، لدعم مجالات مختلفة إنسانية واجتماعية وفق آلية «بيغاس» PEGASE[2]. وفي العام ذاته، صرف الاتحاد الأوروبي نحو 92 مليون دولار لدعم عمليات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، للمساهمة في الحفاظ على الظروف المعيشية الأساسية والحصول على الخدمات الضرورية. وفي عام 2022، خصّص 97 مليون دولار لدعم الوكالة، بما في ذلك 15 مليون دولار لمرفق الغذاء والقدرة على الصمود[3].

تبنّت المفوضية الأوروبية حزمة مساعدات بقيمة 118.4 مليون دولار لدعم السلطة الفلسطينية جزءًا من المخصصات السنوية لفلسطين في عام 2023. ومن خلال آلية بيغاس، تسهم المساعدات المالية الجديدة المعتمدة في دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية في الضفة الغربية ومعاشاتهم، والبدلات الاجتماعية للأسر الضعيفة من خلال برنامج التحويلات النقدية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ودفع الإحالات الطبية إلى مستشفيات القدس الشرقية ودعم القدرات الإدارية والتقنية لمؤسسات السلطة.

وفي المقابل، تجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي هو أكبر شريك تجاري لإسرائيل؛ ففي عام 2022، بلغت واردات إسرائيل منه 31.9 في المئة، في حين كانت صادرات إسرائيل إليه 25.6 في المئة. وفي عام 2022، بلغ إجمالي التجارة في السلع بينهما 46.8 مليار دولار[4].

عارضت إيرلندا وإسبانيا ولوكسمبورغ إعلان فارهيلي تعليق المساعدات في الوقت الحالي للفلسطينيين، واعتبرته قرارًا غير قانوني اتخذه مفوض واحد في خطوة لم تحظَ بإجماع الدول الأعضاء في الاتحاد. حينها، سارعت المفوضية الأوروبية إلى شرح الرسائل المتناقضة التي أرسلها مسؤولها بشأن مساعداتها للأراضي الفلسطينية، باعتبارها ردة فعل على الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وأعلنت أنها بصدد إطلاق مراجعة عاجلة لمساعدة الاتحاد الأوروبي لفلسطين. ولا تتعلق هذه المراجعة بالمساعدة الإنسانية المقدمة في إطار عمليات الحماية المدنية الأوروبية والمعونة الإنسانية[5]. وقد حددت المفوضية الهدف من المراجعة بأن تضمن ألّا يمكّن أيّ تمويل من الاتحاد أيَّ منظمة إرهابية على نحو غير مباشر من تنفيذ هجمات ضد إسرائيل. في حين يتخوف الاتحاد الأوروبي عند قطع مساعداته المالية من تضرر الوضعَين الاجتماعي والاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة، على نحوٍ سيلقي بتبعات سلبية على إسرائيل ويزيد من تعقيد الأوضاع السياسية والأمنية، وهو ما يصبّ في مصلحة حماس والفصائل الفلسطينية التي تتبنى العمل العسكري نهجًا في مقاومة إسرائيل.

1. التصريحات والبيانات الأوروبية

تمثلت المحطة الثانية، التي عكست حالة الإرباك وردود الفعل المتسرعة في الموقف الأوروبي، في زيارة رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، إسرائيل، في 13 تشرين الأول/ أكتوبر، والتي أثارت موجة من الانتقادات على مستوى المسؤولين الأوروبيين؛ إذ إنها جاءت في إطار التضامن مع إسرائيل بعد عملية حماس

2 أنشأ الاتحاد الأوروبي، في حزيران/ يونيو 2006، الآلية الدولية المؤقتة لتقديم المساعدة مباشرة إلى الشعب الفلسطيني، وذلك بسبب رفض تعامل الاتحاد مع الحكومة التي شكّلتها حركة حماس بعد فوزها في الانتخابات التشريعية، ورفضها الموافقة على مبادئ الرباعية الدولية المتمثلة في: الاعتراف بإسرائيل، ونبذ العنف، والالتزام بالاتفاقيات السابقة الموقّعة مع إسرائيل. حينها أنشأ الاتحاد الأوروبي، باعتباره المانح الرئيس للشعب الفلسطيني، فريق العمل للتمكن من الاستمرار في تلبية الاحتياجات الاجتماعية الأساسية للسكان الفلسطينيين والتركيز على تقديم المساعدات لأفقرهم، مع تجاوز الحكومة التي تقودها حماس. وبعد تشكيل حكومة مؤقتة جديدة في عام 2007، بقيادة رئيس الوزراء سلام فياض، جدّد الاتحاد الأوروبي الاتصالات والتعاون والمساعدة مع السلطة الفلسطينية. وفي 1 شباط/ فبراير 2008، أُطلقت الآلية الجديدة باسم "بيغاس" لتنظيم المساعدات الأوروبية للسلطة الفلسطينية، وقد حدد الاتحاد الهدف النهائي من هذه الآلية بالمساهمة في تحقيق انتعاش الاقتصاد الفلسطيني وبناء دولة فلسطينية على أساس السلام والازدهار، وفق مجالات رئيسة أربعة، هي: الحوكمة، والتنمية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية وتنمية القطاع الخاص، والبنية التحتية العامة. للمزيد ينظر:
"Origin of PEGASE?" European Commission, 28/1/2008, accessed on 18/2/2024, at: https://shorturl.at/ACUVX

3 "European Commission Provides over €118 Million to the Palestinian Authority," European Commission, 22/11/2023, accessed on 18/2/2024, at: https://rb.gy/or0l7s

4 "EU Trade Relations with Israel: Facts, Figures and Latest Developments," European Commission, accessed on 18/2/2024, at: https://shorturl.at/jwV28

5 "The European Commission Announces an Urgent Review of its Financial Assistance for Palestine," European Commission, 9/10/2023, accessed on 18/2/2024, at: https://shorturl.at/mzHV8

العسكرية، مشبّهةً إياها بأشد الاعتداءات على اليهود منذ الهولوكوست، مؤكدةً أن الاتحاد الأوروبي يقف مع إسرائيل التي لها الحق في الدفاع عن نفسها[6] في مواجهة حركة حماس التي يصنفها منظمةً إرهابية.

انتقد موظفو الاتحاد الأوروبي العاملون في جميع أنحاء العالم موقف فون دير لاين بشأن «الدعم غير المشروط» لدولة الاحتلال الإسرائيلي، عبر رسالة من ثلاث صفحات وُجّهت إلى مكتبها في 20 تشرين الأول/ أكتوبر، إضافة إلى مكاتب تمثيل المفوضية. وقد وقّع ما يقارب 850 موظفًا هذه الرسالة التي عبّروا فيها عن قلقهم بشأن اللامبالاة الواضحة التي أظهرتها مؤسسات الاتحاد «تجاه المذبحة المستمرة ضد المدنيين في قطاع غزة، في تجاهلٍ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي»[7].

في 15 تشرين الأول/ أكتوبر، أصدر الاتحاد الأوروبي بيانًا، على الرغم من التناقضات في مواقف دوله الأعضاء تجاه الحرب الإسرائيلية منذ بدئها، وذلك بعد جولة من المفاوضات تتعلق بصياغته، حول الوضع في الشرق الأوسط[8]، وتضمّن إدانة قادة دوله «بأشد العبارات الممكنة» الهجمات الإرهابية العشوائية والوحشية التي شنّتها حماس على إسرائيل. وشدّد البيان على حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها وفقًا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني في مواجهة هذه الهجمات العنيفة والعشوائية. أما بالنسبة إلى الوضع في غزة، فأكّد أهمية توفير المساعدات الإنسانية العاجلة ومساعدة المواطنين الأشدّ احتياجًا.

وخلال قمة الاتحاد الأوروبي في بروكسل، في 26 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، صدر بيان بشأن الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، أشار إلى حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها بما يتماشى مع القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، ودان بشدّة الهجمات الإرهابية التي شنّتها حماس على إسرائيل، وشدّد على أهمية تقديم المساعدات الإنسانية للأشخاص الأشد احتياجًا في غزة، ودعا حماس إلى الإفراج الفوري عن جميع الرهائن من دون أيّ شروط مسبقة[9].

لم يختلف مضمون البيان الذي صدر عن جوزيف بوريل، وزير خارجية الاتحاد الأوروبي، في 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023، عن البيانات السابقة، من ناحية إدانة عملية حماس العسكرية، وحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها تماشيًا مع القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، ودعوة حماس إلى تحرير الرهائن لديها، والوقف الفوري للأعمال العدائية وإنشاء ممرات إنسانية. وقد شهدت الحرب الإسرائيلية في هذه المرحلة استهداف جيش الاحتلال المستشفيات والمراكز الصحية على نحو مركّز، ولم يدِن البيان ذلك، بل تبنّى الرواية الإسرائيلية التي تفيد باستخدام حماس المستشفيات والجرحى دروعًا بشرية، واكتفى بحثّ إسرائيل على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس لضمان حماية المدنيين[10].

بناءً عليه، يعكس السلوك الخارجي للاتحاد الأوروبي، بعد عملية حماس العسكرية وما عقبها من عدوان إسرائيلي على قطاع غزة، حالة التناقض بين دوله الأعضاء. وعند تحليل التصريحات والبيانات التي صدرت عن مسؤوليه ومؤسساته، نجد أنها تشترك في ما يلي:

أ. «إدانة العملية العسكرية» التي نفذتها حماس «بأشد العبارات».

ب. تأكيد حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها بما يتماشى مع القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

ج. توفير المساعدات الإنسانية العاجلة والدعوة إلى مساعدة المواطنين الأشد احتياجًا في قطاع غزة.

---

6 "Statement by President Von der Leyen with Israeli Prime Minister Netanyahu," European Commission, 14/10/2023, accessed on 18/2/2024, at: https://shorturl.at/tvCJ0

7 Aurélie Pugnet & Davide Basso, "EU Staff Criticise Von der Leyen over Israel Stance," *Euractiv*, 20/10/2023, accessed on 18/2/2024, at: https://shorturl.at/rBSU6

8 "Statement of the Members of the European Council on the Situation in the Middle East," European Council, 15/10/2023, accessed on 18/2/2024, at: https://shorturl.at/glruO

9 "European Council Conclusions on Middle East," European Council, 26/10/2023, accessed on 18/2/2024, at: https://shorturl.at/ikpKY

10 "Statement by the High Representative on Behalf of the European Union on Humanitarian Pauses in Gaza," European Council, 12/11/2023, accessed on 18/2/2024, at: https://rb.gy/awu597

نلاحظ أن الاتحاد في تفاعله مع الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة تخلّى كليًا عن خطابه القِيَمي الذي هيمن على مواقفه السابقة إزاء الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، التي كانت تجسدها بيانات وتصريحات صادرة عن مؤسساته المختلفة، والتي لا تخلو من دعوة إلى إقامة دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة عام 1967، ووسم المستوطنات في الضفة الغربية بأنها غير قانونية، وضرورة اعتماد الوسائل الدبلوماسية والمفاوضات طريقًا لحل الصراع القائم. ولم تشر بياناته إلى وقف إطلاق النار ووضع حدٍّ لمعاناة الفلسطينيين، بل إنها لم تأتِ على ذكر الشعب الفلسطيني إطلاقًا، ولم تذكر اعتداءات الجيش الإسرائيلي والمستوطنين على سكان مدن الضفة الغربية وقراها، وذلك في انسجام واضح مع موقف الإدارة الأميركية المنحاز كليًّا إلى إسرائيل.

2. انقسام في مواقف مؤسسات الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء تجاه الحرب

ليس الانقسام في مواقف مؤسسات الاتحاد الأوروبي بالأمر الجديد، فقد بات معروفًا داخل أروقتها في بروكسل أن رئيس المجلس الأوروبي، تشارلز ميشيل، يقف إلى جانب بوريل، منخرطَين في منافسة قديمة مع رئيسة المفوضية فون دير لاين، في قضايا تتعلق بإدارة سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية؛ إذ إن منصب رئيس المجلس الأوروبي هو أقرب إلى رئيس الدولة القومية، ويضطلع المجلس بتحديد المصالح والأهداف الاستراتيجية للاتحاد في الشؤون الخارجية External Action. وبذلك، يجمع المجلس بين العلاقات الخارجية والسياستَين الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد؛ إذ إن رئيسه يسهم في تمثيل الاتحاد خارجيًا[11]، وهو ما تحاول فون دير لاين منافسة ميشيل وبوريل فيه. في حين أن المفوضية هي بمنزلة السلطة التنفيذية للاتحاد، وقد أناطت معاهدة لشبونة بها مهمة تعزيز المصلحة العامة للاتحاد الأوروبي واتخاذ المبادرات المناسبة في هذا الشأن، وفي مقدّمها تفعيل الاتفاقات الأوروبية والإجراءات المعتمدة من المؤسسات الأوروبية؛ لذا تعدّ المفوضية بمنزلة حارس يضمن تطبيق القرارات التشريعية للاتحاد. وإضافة إلى ذلك، تضطلع بالعملية التشريعية من خلال اقتراح مشروعات القوانين الجديدة وصياغتها. ولا يناط برئيسها أيّ دور في موضوع تحديد السياسة الخارجية للاتحاد.

بناءً عليه، جعلت الحرب الإسرائيلية على غزة هذه الاختلافات الداخلية أشد وضوحًا، خاصة في القضايا التي تتعلق بالسياسة الخارجية للاتحاد. ففي زيارة لواشنطن، في 20 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، عقد فون دير لاين وميشيل اجتماعات منفصلة مع الرئيس الأميركي جو بايدن، وقد جرت العادة في زياراتهما الرسمية لعدد من دول العالم أن يجتمعا معًا برئيس دولة البلد المضيف أو رئيس حكومته.

أما على مستوى الدول الأعضاء في الاتحاد وموقفها من الحرب الإسرائيلية، فقد ظهر الانقسام جليًا بينها في التصويت على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، على الرغم من أنه يمكن اعتبار سلوكها التصويتي في الأمم المتحدة تعبيرًا عن سياستها الخارجية ومنفصلًا عن التوجهات الجماعية المشتركة التي تجري صياغتها في مؤسسات الاتحاد.

وفي التصويت على قرار الجمعية العامة 21/ES-10، في 27 تشرين الأول/ أكتوبر[12]، الذي دعا إلى هدنة إنسانية فورية في قطاع غزة ووقف الأعمال العدائية، اختارت أغلبية الدول الأعضاء (15 دولة) في الاتحاد الأوروبي، البالغ عدد أعضائه 27 دولة، الامتناع عن التصويت. وهذه الدول هي: ألمانيا وإيطاليا وبلغاريا والدنمارك وإستونيا وفنلندا واليونان ولاتفيا وليتوانيا وهولندا وبولندا ورومانيا وسلوفاكيا وقبرص والسويد. لقد كانت أغلبية دول الاتحاد واقعة تحت تأثير الرواية الإسرائيلية، ورافضة لعملية حماس العسكرية، فضلًا عن قيام عدد من رؤساء الحكومات ووزراء الخارجية بزيارات تضامنية لإسرائيل بعد العملية وعبّروا عن تضامنهم

11 Wolfgang Wessels, *The European Council* (Basingstoke, UK: Palgrave Macmillan, 2015), pp. 70 - 71.

12 اعتُمد القرار في الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي قدّمه الأردن بأغلبية 121 صوتًا مع القرار، مقابل 14 صوتًا ضده، وامتناع 44 عضوًا وغياب 14 آخرين عن التصويت.

معها. ومع ذلك، صوتت ثماني دول في الاتحاد الأوروبي بـ «نعم» على القرار، وهي فرنسا وإيرلندا وبلجيكا ولوكسمبورغ وإسبانيا وسلوفينيا والبرتغال ومالطا، في حين صوتت أربع دول ضده، وهي النمسا والتشيك والمجر وكرواتيا. وكان من بين مؤيدي القرار فرنسا وإسبانيا، وهما من الدول الأربع ذات الكثافة السكانية الأعلى في الاتحاد الأوروبي إلى جانب ألمانيا وإيطاليا.

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في 12 كانون الأول/ ديسمبر 2023، قرارًا بعنوان «حماية المدنيين والوفاء بالالتزامات القانونية والإنسانية»[13]، يطالب «الأطراف المتنازعة» بالالتزام بالقانون الدولي والوقف الفوري لإطلاق النار لأغراض إنسانية، ويدعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن. ودار نقاش حاد بين الدول الأوروبية، حيث أعرب بعضها عن قلقه من عدم تضمين إدانة لحماس في نص القرار، مشيرًا إلى أن هذا يمكن أن يعطي غطاءً لأعمال الحركة الوحشية. وعلى الرغم من ذلك، فإن الدول الأعضاء في الاتحاد أظهرت توافقًا في موقفها منه خلافًا للقرار السابق؛ فأيّدته 17 دولة عضوًا، هي: لوكسمبورغ ومالطا وبلجيكا وبولندا والبرتغال وكرواتيا وإستونيا وسلوفينيا وفنلندا وفرنسا وإسبانيا واليونان والسويد وإيرلندا ولاتفيا والدنمارك وقبرص. في حين امتنع عن التصويت 7 دول، هي: بلغاريا ورومانيا والمجر وألمانيا وليتوانيا وهولندا وسلوفاكيا، وعارضته دولتان هما النمسا والتشيك.

يمكن القول إن الاتحاد الأوروبي، بالتفاعل المختلف لدوله الأعضاء مع الحرب من خلال سلوكها التصويتي في الجمعية العامة للأمم المتحدة، منقسم على ما يبدو إلى ثلاث كتل:

أ. كتلة تدعم وقف إطلاق النار في غزة (فرنسا وبلجيكا وإسبانيا ولوكسمبورغ).

ب. كتلة تمتنع عن التصويت، لأنها محبطة من عدم إدانة القرارات المقترحة لإرهاب حماس، والإشارة إلى حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها (من أهمها إيطاليا وألمانيا ورومانيا وبولندا).

ج. كتلة تصوت ضد القرارات، لاعتقادها أنها لا تسلط الضوء على نحو كافٍ على حقوق إسرائيل (النمسا والتشيك والمجر).

ثانيًا: نحو نهج أشدّ «توازنًا» تجاه الحرب الإسرائيلية على غزة

شهدت بلدان أوروبية مظاهرات كبيرة تضامنًا مع الفلسطينيين على خلفية الجرائم التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي في ردّه الانتقامي، وارتفاع عدد الضحايا من المدنيين وحصارهم في ظل ظروف قاسية جدًا، كاشفة عن الانقسام بين الحكومات والشعوب. وفي هذا الصدد، أشار رئيس الوزراء الإيرلندي، ليو فارادكار، إلى أن الاتحاد فقد صدقيته بسبب عدم قدرته على اتخاذ موقف حازم وأكثر اتحادًا بشأن الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وأن صدقيته بدأت تتراجع لدى شريحة الشباب المهتمين بقضية إسرائيل وفلسطين، وهو ما يتطلب من قادة الاتحاد التحلّي بالحكمة في التعامل مع هذه القضية.

قد يقول قائل إن مظاهرات مماثلة خرجت، عشية غزو العراق، في عدد من الدول الأوروبية، لكنها لم تمنع عددًا من حكومات دول أعضاء في الاتحاد (بريطانيا وإسبانيا وإيطاليا وبولندا، وغيرها) من المضيّ قدمًا في دعم الإدارة الأميركية ومشاركتها في التحالف الدولي الذي غزا العراق عام 2003. أما على صعيد الحرب الدائرة في غزة، وعلى الرغم من البعد الجغرافي، فإن عملية السابع من تشرين الأول/ أكتوبر وما عقبها من حرب إسرائيلية على غزة، نُقلا إلى صميم السياسة والمجتمع الأوروبيَّين، وكشفت الحرب خطر التراجع النسبي

13 "General Assembly Adopts Resolution Demanding Immediate Humanitarian Ceasefire in Gaza, Parties' Compliance with International Law, Release of All Hostages," *UN Press*, 12/12/2023, accessed on 18/2/2024, at: https://rb.gy/6qwd3q

في ديمقراطيات الدول الأعضاء؛ فالمساحة المتاحة للمواطنين الأوروبيين للتنديد بعمليات القتل والقمع التي تقوم بها إسرائيل آخذة في التراجع والتقلص، بل إنّ دولًا حظرت المظاهرات المؤيدة للفلسطينيين، في تقييدٍ غير مسبوق للحريات الديمقراطية.

لقد غذّت الشعبوية في أوروبا هذا الاستقطاب داخل المجتمعات الأوروبية، التي شهدت حركة هجرة متزايدة في العقدين الماضيين من دول المنطقة العربية، وتفاقمت ظاهرة الهجرة غير النظامية[14] بعد الانتفاضات الشعبية في المنطقة عام 2011، نتيجة موجة العنف التي مارستها النظم التسلطية في مواجهة الحركات الاحتجاجية، وما رافقها من تعطّل النظام وانعدام الأمن وسوء الأوضاع الاقتصادية؛ على نحو اضطر عددًا كبيرًا من مواطني دول عربية، مثل سورية ومصر والعراق وليبيا، إلى البحث عن ملاذٍ آمن لهم ولأسرهم. لم تكن المنطقة العربية وحدها التي شهدت ازديادًا في أعداد المهاجرين في تلك الفترة؛ فقد شملت موجات الهجرة مواطني بعض البلدان الأفريقية (مثل غانا والنيجر ومالي ونيجيريا وتشاد وغينيا، وغيرها)، التي تعاني الفقر وانعدام الأمن والفوضى.

باتت المجتمعات الأوروبية منقسمة بشدّة إزاء الحرب الإسرائيلية على غزة، ووصلت تعبيرات مثل «معاداة الساميّة» و«كراهية الإسلام» إلى مستويات غير مسبوقة فيها. وقد أوجدت هذه الزيادة في خطاب الكراهية والجرائم ذات الدوافع العنصرية شعورًا بعدم الأمان بين المجتمعات اليهودية والمسلمة[15]. وحظي الرد العسكري الإسرائيلي من دون قيد أو شرط بدعم حكومات وأحزاب وشرائح من المجتمعات الأوروبية ذات الميول اليمينية، وردّدت الرواية الإسرائيلية القائلة إن ما حدث في 7 تشرين الأول/ أكتوبر في إسرائيل يمكن أن يحدث في المجتمعات الأوروبية أيضًا. وقد عبرّ المستشار النمساوي، كارل نيهامر، عن ذلك صراحةً حينما اقتبس من خطاب بنيامين نتنياهو، بأنّ النمسا في حاجة إلى دعم إسرائيل لأنها تحمي أوروبا من الهجمات الإرهابية، متجاهلًا أن حماس لم تقم بأيّ عملية عسكرية خارج حدود فلسطين المحتلة. بعبارة أخرى، هذا الخطاب موجّه نحو خلق حقائق جديدة قائمة على ضرورة محو الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي ومسبباته الرئيسة، وهي احتلال الأراضي الفلسطينية، بل تصوير هجوم حماس على أنه نتاج التطرف الإسلامي والإرهاب، على غرار الهجمات الإرهابية في أوروبا والولايات المتحدة في السنوات الماضية، على نطاق وخطورة مختلفَين تمامًا. وقد ذكر كثيرون، في الأيام الأولى بعد عملية حماس، أنّ ما حدث في 7 تشرين الأول/ أكتوبر يختلف عن أحداث 11 سبتمبر بالنسبة إلى إسرائيل، بل كان أكبر بكثير؛ فهم يعتبرون الصراع ثانويًا في أحسن الأحوال، وتعبيرًا غير مستساغ عن معاداة الساميّة في أسوئها. وتتمثل المشكلة في الإسلام السياسي والإرهاب. لذلك، ونظرًا إلى الوجود المتزايد للمجتمعات المسلمة في أوروبا، يجب على الدول الأوروبية مواجهة الهجرة، ومضاعفة مكافحة الإرهاب، ودعم إسرائيل من دون قيد أو شرط بوصفها دولة المواجهة في معركة حضارية من أجل البقاء.

في هذا السياق، لاقى تشبيه إسرائيل لحماس بـ «القاعدة أو داعش» رواجًا في الغرب لدى حكومات وأحزاب سياسية، وأيقظ من جديد رواية «الحرب على الإرهاب»، ومنظور صمويل هنتنغتون «صدام الحضارات»، الذي يواجه فيه الغرب خطرًا وجوديًا، ومن ثمّ تصبح كل الوسائل ممكنة ومشروعة في صراع الحضارة ضد «البقية». بناءً عليه، فإن أنصار هذا الطرح لا يكترثون لأعداد القتلى من الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين، بل يتجاهلونها بسرعة، فإذا كان هؤلاء ضحايا لا يمكن تجنّبهم لحرب وجودية، وبما أن حماس تستخدمهم دروعًا بشرية، فلا يوجد الكثير مما يجب فعله حيال ذلك[16].

---

14 وفقًا لبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، تتمثل الهجرة غير النظامية في عبور الأفراد الحدود من دون التقيد بالشروط اللازمة للدخول المشروع إلى الدول المستقبلة. للمزيد ينظر: عباس فاضل الدليمي، **الموسوعة الميسرة في حقوق الإنسان** (عمّان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2016)، ص 194.

15 Thomas Renard & Joana Cook, "Is the Israel-Hamas War Spilling over into Europe?" *Lawfare Media*, 5/12/2023, accessed on 18/2/2024, at: https://shorturl.at/blpC4

16 Maria Luisa Fantappiè & Nathalie Tocci, "Europe is Stuck over the Israel-Hamas War," Istituto Affari Internazionali (IAI), 10/11/2023, accessed on 18/2/2024, at: https://shorturl.at/cnFJL

على المستوى الاقتصادي، ينبغي رصد التداعيات الاقتصادية للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في منطقة اليورو؛ فقد ارتفعت أسعار الطاقة على نحو ملحوظ بعد أسبوعين من اندلاع الحرب، وعلى وجه الخصوص أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا، التي زادت بنسبة 41 في المئة، وهو المعدل الأعلى خلال الأشهر الثمانية الماضية، وقد وصل إلى 56 يورو لكل ميغاواط/ ساعة، ويمثّل زيادة بأكثر من 50 في المئة خلال شهر واحد[17]. في حين كان تأثير الحرب في أسواق النفط معتدلاً نسبيًا، وربما يطرأ تغيير جوهري على أسعار النفط، في حال توسعت دائرة الاشتباك على الجبهة الشمالية مع حزب الله، وتدهورت الأوضاع في البحر الأحمر بعد استهداف أنصار الله الحوثيين البواخر التجارية في مضيق باب المندب وقيام الولايات المتحدة بالرد العسكري. وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي يعاني أصلاً حالة عدم اليقين في ضمان استقرار أسعار الطاقة دوليًا بعد حظر روسيا صادراتها من الطاقة إلى عدد من الدول الأوروبية في إثر حربها مع أوكرانيا، وهو أمر سيلقي بظلاله على نسب التضخم وزيادة الضغط على البنوك المركزية في دول الاتحاد من أجل تشديد السياسة النقدية عبر رفع أسعار الفائدة؛ ما قد يؤدي إلى تباطؤ النموّ الاقتصادي وزيادة تكلفة الاقتراض للشركات والأفراد. إضافة إلى ذلك، على خلفية الحرب الروسية – الأوكرانية، زادت دول أوروبية إنفاقها على الأمن والدفاع؛ لذلك، فإنّ استمرار التوتر في الحرب الدائرة في فلسطين ربما يعزز حاجة تلك الدول إلى زيادة حصة الدفاع والأمن، على نحوٍ يؤثر في الميزانيات الوطنية ويحدّ من الإنفاق في مجالات أخرى، من قبيل البنية التحتية والخدمات الاجتماعية.

أثّرت هذه العوامل مجتمعةً في اعتماد الاتحاد الأوروبي خطابًا دبلوماسيًا أشد توازنًا تجاه الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وهو في جوهره انعكاس لتوجهات دوله الأعضاء. وقد قاد جوزيف بوريل، الاشتراكي الإسباني المخضرم، دفّة تغيير خطاب الاتحاد ومقاربته الجماعية للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، مدعومًا من إسبانيا وإيرلندا وبلجيكا، وبدأ التركيز على جذور الصراع بدلًا من الانحياز المطلق إلى إسرائيل. وقبل زيارته إلى منطقة الشرق الأوسط، نشر مقالًا في **غراند كونتينت** *Le Grand Continent* حول ما يقترحه الاتحاد الأوروبي لحل الأزمة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وانطلق من إجراء مقارنة بين موقف الاتحاد من الصراع في أوكرانيا والصراع في فلسطين، فعلى الرغم من أنهما مختلفان في أسبابهما والجهات الفاعلة فيهما، فإن التهمة الرئيسة التي تطلقها دول الجنوب الكبير في استجابة الاتحاد الأوروبي للصراع في فلسطين هي ازدواجية المعايير. وفي رأيه، يعتمد نفوذ أوروبا في العالم، في المقام الأول، على قوتها الناعمة Soft Power، ولا يملك الاتحاد قوة صلبة Hard Power، لكنه اتخذ خطوات لتعزيز قدراته الدفاعية، واقتصادُه قويّ نسبيًا. لذلك، ينبع الدور العالمي للاتحاد على نحو أساسي من مدى استمراره في الدفاع عن المبادئ والقيم العالمية باعتباره قوة معيارية Normative Power. بناءً عليه، على الاتحاد أن يكون من بين حراس القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وأشار بوريل إلى أن جوهر القضية الفلسطينية – الإسرائيلية أنها مشكلة قومية بين شعبين لهما الحق في الوجود على الأرض نفسها، لذلك هناك حاجة إلى تقاسمها، وقد حددت اتفاقات أوسلو قبل ثلاثين عامًا كيفية ذلك، لكن لم يجْر تنفيذها[18].

وكان بوريل قد اقترح في مجلس الشؤون الخارجية، الذي عُقد في 13 تشرين الثاني/ نوفمبر، مجموعة من المبادئ التي ينبغي أن توجّه إجراءات الاتحاد الأوروبي بشأن غزة، والتي تحتاج إلى تعاون مع شركاء الاتحاد الإقليميين والدوليين. ولخّصها في ثلاث لاءات Noes 3، وثلاث «نَعَمات» Yeses 3:

1. **اللاءات الثلاث**

أ. لا للتشريد القسري للشعب الفلسطيني.

ب. لا لطرد الفلسطينيين إلى بلدان أخرى.

ج. لا لقضم إسرائيل أراضي غزة أو إعادة احتلالها.

17 Dolorez Katanich, "Gas Prices Keep Climbing in Europe after Israel Hamas War," *Euronews*, 16/10/2023, accessed on 18/2/2024, at: https://rb.gy/de4b50

18 "What the EU Stands for on Gaza and the Israeli-Palestinian Conflict," EU External Action, 15/11/2023, accessed on 18/2/2024, at: https://shorturl.at/diLPQ

4. النَعَمات الثلاث

أ. نعم لتنصيب سلطة فلسطينية مؤقتة في غزة، بموجب اختصاصات وشرعية يحددها قرار إجماعي لا لبس فيه يصدر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ويكفله.

ب. نعم لمشاركةٍ أقوى من الدول العربية، إذا وافقت، يثق بها الإسرائيليون والسلطة الفلسطينية. صحيح أن الدول العربية حاليًا ليست مستعدة لمناقشة اليوم التالي للحرب، ولتحقيق حلّ دائم، نحتاج إلى التزامها، الذي لا يمكن أن يكون ماليًا فقط، ويجب أن نكون على يقين من أن مشاركتها لن تكون غاية في حد ذاتها، بل خطوة على طريق واضح نحو قيام دولة فلسطينية.

ج. نعم لزيادة مشاركة الاتحاد الأوروبي في المنطقة، ويجب أن نساعد في بناء دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة، قادرة على استعادة كرامة الفلسطينيين وعلى صنع السلام مع إسرائيل والمساعدة على ضمان أمن إسرائيل وفلسطين[19].

يدرك صنّاع القرار في الاتحاد الأوروبي أنّ الاتحاد في ظل هذه الحرب يواجه مشاعر عداء متزايدة في مختلف أنحاء العالم الإسلامي وخارجه، واتهامه بالانحياز إلى إسرائيل وازدواجية المعايير في تعامله مع الحرب الإسرائيلية على غزة[20]، وهو ما قد يسهم في تقويض الدعم الدبلوماسي لأوكرانيا في دول الجنوب الكبير، ويُضعف في الوقت ذاته قدرته على الإصرار على بنود حقوق الإنسان في الاتفاقيات الدولية. وللاتحاد، في رأي بوريل، مصالح كبيرة تأثرت بسبب الأزمة الحالية، وليس له نفوذ مثل الولايات المتحدة في التأثير في مسار الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، ومع ذلك للاتحاد بعض مزايا الثقل الدبلوماسي ليس أقلّها كونه من أكبر المانحين للفلسطينيين.

لذلك، يمكن تلمّس التغيير النسبي في موقف الاتحاد في القرار الذي صدر عن البرلمان الأوروبي في 18 كانون الثاني/ يناير 2024، وهو قرار رمزي وغير ملزم يدعو إلى وقفٍ دائم لإطلاق النار واستئناف الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي شريطة الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن وتفكيك حماس. واعتُمد بأغلبية 312 صوتًا، مقابل 131 صوتًا، وامتناع 72 عن التصويت[21]. ودعا القرار إلى مبادرة أوروبية لإعادة حل الدولتين إلى مساره الصحيح، وأكّد الضرورة المطلقة لإعادة إطلاق عملية السلام على الفور. ودعا أعضاء البرلمان إلى إنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية، ووصفوا المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، بأنها غير قانونية بموجب القانون الدولي.

وقد بدأ التغيير في موقف الاتحاد الأوروبي بعد البيان المشترك الصادر عن المفوضية وعن بوريل بشأن قرار محكمة العدل الدولية، الذي أكد أن الاتحاد سيواصل دعمه للمحكمة، الهيئة القضائية الرئيسة للأمم المتحدة، وأضاف أن «قرارات محكمة العدل الدولية ملزمة للأطراف ويجب عليها الالتزام بها، ويتوقع الاتحاد الأوروبي تنفيذها الكامل والفوري والفعال»[22].

---

19 "Israel/ Gaza: Speech by High Representative/ Vice-President Josep Borrell at the EP Plenary," UN External Action, 22/11/2023, accessed on 18/2/2024, at: https://rb.gy/3khvg3

20 Andrew Gray, "EU Faces Growing Muslim Animosity over Gaza War Stance – Borrell," *Reuters*, 21/11/2023, accessed on 18/2/2024, at: https://rb.gy/eamban

21 "Israel-Hamas War: MEPs Call for a Permanent Ceasefire under Two Conditions," European Parliament, 18/1/2024, accessed on 18/2/2024, at: https://shorturl.at/dkMX3

22 "ICJ: Joint Statement by the High Representative and the European Commission," EU External Action, 26/1/2024, accessed on 18/2/2024, at: https://shorturl.at/mrAO5

خاتمة

أظهرت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة الفجوة الكبيرة بين المعياري والاستراتيجي في علاقة الاتحاد الأوروبي بالفلسطينيين والإسرائيليين، حيث غابت مطالبه ودوله التي كانت تؤكد حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وفق قرارات الشرعية الدولية، وغاب عن بياناته انتقاد الأفعال الإسرائيلية التي تقوّض حل الدولتين، وعلى رأسها المستوطنات التي أصدر قرارًا يقضي بتمييز بضائعها من البضائع الإسرائيلية أمام المستهلك العادي. وهو ما يدل على أن النهج الذي اتّبعه الاتحاد أثبت لقادة إسرائيل أنّ استمرار الاحتلال لا يمثّل تحديًا أمام العلاقة بين الجانبين، وأنّ الأطر التي نتجت من المبادرات ومشاريع الاتحاد لم تثبت فاعليتها؛ وذلك بسبب افتقارها إلى النهج الشامل المطلوب لمعالجة السبب الجذري للقضية الفلسطينية؛ من أجل تحقيق السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة، ألا وهو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

وكشفت الحرب، أيضًا، عن قوة العلاقة الاستراتيجية بين عدد من دول الاتحاد وإسرائيل من جهة، وارتباط هذه الدول بالولايات المتحدة وخضوعها لتأثيرها ومسايرة موقفها من جهة أخرى؛ ما أضعف قدرة الاتحاد على التحدث بصوت واحد والتأثير في مسار الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي على نحو يغيّر في المجتمع وسياسات الدولة في إسرائيل تجاه الفلسطينيين.

أخيرًا، لا نستطيع أن نغفل غياب تأثير الدول العربية، التي انخرط بعضها في اتفاقات سلام مع إسرائيل، في الضغط على دول الاتحاد في مسار القضية الفلسطينية، خاصة أن مقاربات الاتحاد تجاه المنطقة العربية تأثرت كثيرًا بالأزمات والحروب (حزيران/ يونيو 1967، حرب أكتوبر 1973، حرب لبنان 1982)، التي شهدتها المنطقة، وبضغط دول عربية على دول أوروبية من أجل تغيير مواقفها من الصراع العربي - الإسرائيلي.